IHP/IC-XXIV/4
باريس، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢١
الأصل: إنجليزي

unesco
البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي

البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي
الدورة الرابعة والعشرون للمجلس الدولي الحكومي
(باريس، ٢٨ – ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١)

التطورات المؤسسية

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الملخص

تقدِّم هذه الوثيقة عرضاً موجزاً للتطورات المؤسسية للبرنامج، وبخاصةٍ فيما يتعلق بالبنود الفرعية التالية من جدول الأعمال المؤقت:

٤-١ تقرير عن النظام الأساسي والنظام الداخلي للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي

٤-٢ الاختصاصات والمبادئ التوجيهية المقترحة للجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي

القرارات المقترحة: قد يرغب المجلس في مناقشة مشروع القرار المقترح والموافقة عليه

تقرير عن مراجعة النظام الأساسي والنظام الداخلي للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (البند الفرعي ٤-١ من جدول الأعمال)

١ - وافق المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي على نظامه الداخلي في دورته الأولى، ثم عدّله وفقاً للتعديلات التي أدخلها المؤتمر العام لليونسكو على النظام الأساسي في دوراته الحادية والعشرين والثالثة والعشرين والثامنة والعشرين.

٢ - وأقرّ المجلس في دورته الثانية والعشرين (حزيران/يونيو ٢٠١٦) قرار المكتب الرامي إلى تحديث النظام الأساسي والنظام الداخلي بموجب القرار XXII-1.

٣ - وأطلقت أمانة البرنامج مشاورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ استمرت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وجمعت الأمانة المساهمات الواردة ثم عممتها على الدول الأعضاء للموافقة عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ورأت بعض الدول الأعضاء/المناطق أن وجهات نظرها لم تُدمج بدقة، واقترحت مواد عملية أعيدت صياغتها خلال المرحلة الأخيرة من عملية التشاور. وروعيت تلك التعليقات ثم اقتُرحت صيغة جديدة على الدول الأعضاء. وقد جمّعت الأمانة ولخصت الردود تسهيلاً للمقارنة.

٤ - وأدلى أعضاء مكتب البرنامج في الدورة السادسة والخمسين للمكتب (٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨) بتعليقات إضافية، وطلبوا من الأمانة إنشاء فريق مفتوح العضوية تقوده الوفود الدائمة للدول الأعضاء في المكتب ويضمّ الوفود الدائمة لكل الدول الأعضاء المهتمة، لينظر في النظام الأساسي والنظام الداخلي قبل الدورة الثالثة والعشرين للمجلس، مع مراعاة توصيات فريق عمل اليونسكو المفتوح العضوية والمعني بالحوكمة.

٥ - واجتمع فريق العمل المفتوح العضوية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و٣ أيار/مايو ٢٠١٨. ودُعيت جميع الوفود الدائمة إلى حضور اجتماع أخير للفريق (في القاعة VII) يوم الجمعة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ (من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً إلى الساعة ١:٠٠ بعد الظهر)، قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس (١١-١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨) من أجل إقرار النظام الأساسي الذي سيُقدَّم إلى المجلس. وعلى الرغم من أن الفريق المفتوح العضوية نظر في النظام الأساسي والنظام الداخلي كليهما، فقد قرر أن يقدِّم إلى المجلس النظام الأساسي فقط لاعتماده. ولن ينظر في النظام الداخلي إلا بعد أن يوافق المؤتمر العام لليونسكو في دورته الأربعين على النظام الأساسي.

٦ - ثم قُدِّم هذا المشروع النهائي لنص النظام الأساسي إلى المجلس الذي اعتمده في دورته الثالثة والعشرين. وقُدِّم النظام الأساسي المنقح إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة بعد المائتين (نيسان/أبريل ٢٠١٩) الذي اعتمده مع التعديل التالي: "تمول المصروفات الجارية للمجلس ولأجهزته الفرعية وتكاليف سفر ممثلي أعضاء المجلس من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لحضور اجتماعات المجلس والمكتب من الاعتمادات التي يخصصها المؤتمر العام لليونسكو لهذا الغرض".

٧ – واعتمد المؤتمر العام النظام الأساسي المنقح في دورته الأربعين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩) ويرد النصّ المنقح في الوثيقة ٤٠م/٦٢ تصويب.

٨ – وقرر مجلس البرنامج في دورته الاستثنائية الأولى (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩) أن يستأنف الفريق المفتوح العضوية العمل على النظام الداخلي بغية مواءمته مع النظام الأساسي المنقح للمجلس كما اعتمده المؤتمر العام في دورته الأربعين. وسيُقدَّم هذا النظام الداخلي المنقح إلى مجلس البرنامج في دورته الرابعة والعشرين من أجل اعتماده. وقد ترأست الوفود الدائمة للدول الأعضاء في مكتب البرنامج هذا الفريق، وضمت الوفود الدائمة التي سبقتها بغية حفظ الذاكرة المؤسسية فضلاً عن الوفود الدائمة التي ترغب في المشاركة.

٩ – ويسرت الأمانة عقد ثلاثة اجتماعات لفريق العمل من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠٢٠ (٢٤ كانون الثاني/يناير و٣٠ كانون الثاني/يناير و٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠) ومشاورة مفتوحة لجميع الوفود الدائمة (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠) للتصديق على المشروع قبل عرضه على المجلس في دورته الرابعة والعشرين بغية إقراره. ويرد النظام الداخلي المنقح في الوثيقة IHP/IC-XXIV/Ref.2.

القرار XXIV-3

اقتراح بشأن النظام الداخلي المنقح لمجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي

قدَّمته الأمانة

وأيده

المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي الحكومي،

إذ يذكِّر بالقرار ٣٨م/١٠١ بشأن الحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو والقرار ٦٢/٤٠ تصويب الذي اعتمد المؤتمر العام لليونسكو بموجبه النظام الأساسي المعدَّل للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي،

ويشير إلى ضرورة ضمان توافق طريقة إدارة البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي مع قرارات الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، وضرورة مواصلة مراعاة التوصيات التي تمخضت عنها عملية المراجعة الخاصة بالحوكمة في اليونسكو وعمليات التقييم الخاصة بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي،

ويذكِّر أيضاً بالطابع الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي وهيئاته المختصة،

ويقرّ بأن تحديث النظام الداخلي للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي سيوضح طريقة تشغيل البرنامج فيحسِّن كفاءته وفعاليته،

يعرب عن امتنانه لفريق العمل المفتوح العضوية لما قام به من عمل في استعراض النظام الداخلي ومواءمته مع النظام الأساسي المنقح للمجلس الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو إبّان دورته الأربعين؛

ويشكر أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي على تيسير عملية الاستعراض وإعداد الوثائق اللازمة حتى يتسنى مناقشة النظام الداخلي المنقح والبت فيه إبّان الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الدولي الحكومي للبرنامج؛

ويقرر الموافقة على النظام الداخلي المنقح بصيغته الواردة في ملحق هذه الوثيقة.

الاختصاصات والمبادئ التوجيهية المقترحة للجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (البند الفرعي ٤–٢ من جدول الأعمال)

١٠- تتألف أسرة اليونسكو المعنية بالمياه من أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي التي ينتدبها المدير العام لليونسكو، ومدير قسم علوم المياه الذي يشغل منصب الأمين، وبرنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية، واللجان الوطنية المئة والتسعة والستين للبرنامج، وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمياه، ومراكز اليونسكو من الفئة ٢. وتتفق الدول الأعضاء، من خلال المجلس الدولي الحكومي للبرنامج، على عمل البرنامج على مراحل بوصفها الجهات التي تتولى المسؤولية عن تحقيق أهداف البرنامج.

١١- وتُشكَّل اللجان الوطنية للبرنامج تحت سلطة الحكومات الوطنية. ومن المفترض أن تكون تلك اللجان متعددة الأطراف وأن تضم الهيئات العلمية والهيئات المعنية بإدارة المياه، والمنظمات الحكومية المعنية، والرابطات المهنية، والمجتمع المدني. واللجان الوطنية هي مالكة البرنامج وتتكون مهمتها من شقين هما (أ) إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن البحوث والتعليم وتنمية القدرات في مجال المياه بغرض وضع سياسات وطنية مستنيرة في مجال المياه والإدارة المستدامة للمياه؛ (ب) وأن تكون هيئات تنسيق تعمل مع غيرها من اللجان الوطنية على تحقيق أهداف مشتركة في مجال المياه في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي.

١٢- ولا تملك بعض البلدان لجنة وطنية، ولذلك تشجع أمانة البرنامج وغيرها من أعضاء أسرة اليونسكو المعنية بالمياه على إنشاء تلك اللجان. وتتراوح اللجان الوطنية من حيث وظائفها وحجمها بين شخص مكلف واحد مكلف بالتنسيق ولجنة كبيرة وبين لجنة نشطة للغاية ذات التزام كبير ولجنة تعمل بالكاد.

١٣- ويوصي تقييم المرحلة الثامنة من البرنامج في منتصف مدتها، الذي أُجري مؤخراً، بأن تكون لكل لجنة وطنية مهام محددة بوضوح، بما في ذلك أدوار محددة تحقق أهدافاً محددة للمرحلتين الثامنة والتاسعة، وبزيادة التفاعل مع واضعي السياسات والدعم المقدم لهم. وفضلاً عن ذلك، يوصى بأن يصبح كل عضو من أعضاء أسرة اليونسكو المعنية بالمياه مسؤولاً عن تنفيذ نواتج معيَّنة للبرنامج كما هي محددة في إطار المرحلة التاسعة من البرنامج.

١٤- وسعياً إلى تيسير المشاركة النشطة للجان الوطنية للبرنامج، أعدت أمانة البرنامج مشروع اختصاصات ومبادئ توجيهية للجان الوطنية (يرد في الوثيقة المرجعية IHP/IC-XXIV/Ref.3). وعُمم مشروع الاختصاصات والمبادئ التوجيهية على أعضاء مكتب البرنامج وأُدمجت تعليقاتهم في الوثيقة المرجعية المذكورة آنفاً.

القرار XXIV-4

حوكمة البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي

إنّ المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي الحكومي،

إذ يذكّر بالطابع الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي وهيئاته المختصة،

ويأخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بالحوكمة التي اتخذها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي إبّان دوراته الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة، وتقارير لجنتي الحوكمة الخاصتين اللتين أنشأهما المجلس في دورتيه الثالثة عشرة والخامسة عشرة، وتوصية التقييم الخارجي للمرحلة الخامسة من البرنامج،

ويلاحظ أهمية وجود آلية حوكمة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي ولتشغيل لجان البرنامج، كما جاء في القرار XVI-7،

يؤكد أهمية الربط بين كل أجزاء نظام البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي أي الهيئات الإدارية واللجان الوطنية وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمياه ومراكز اليونسكو من الفئة ٢؛

ويوصي بأن تقوم الدول الأعضاء باستعراض مهمة اللجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي وطريقة عملها وفقاً للمبادئ التي تمكنها من القيام بما يلي:

(١) العمل بصفة هيئات استشارية حكومية،

(٢) تنسيق الاتصالات مع اللجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي في البلدان الأخرى ومع مجلس البرنامج فضلاً عن المكاتب الميدانية لليونسكو ومراكز اليونسكو من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمياه،

(٣) التحلي بطبيعة متعددة التخصصات،

(٤) تعبئة واضعي السياسات،

(٥) البقاء على صلة وثيقة باللجان الوطنية لليونسكو؛

ويدعو الأمانة إلى ضمان استمرار إعطاء الأولوية في المقر وفي صفوف علماء الهيدرولوجيا الإقليميين لمساعدة الدول الأعضاء بكل الوسائل المتاحة من أجل ما يلي:

(١) تنفيذ المهمة المنقحة للجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي،

(٢) تنظيم اجتماعات منتظمة للجان الوطنية في كل المناطق، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة (الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية بحسب الاقتضاء) للمنطقة الأفريقية بالتعاون الوثيق مع أعضاء المكتب من المناطق المعنية؛

ويوصي أيضاً بأن تسعى الدول الأعضاء والأمانة إلى إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة مشكلة التمويل بغية تمكين كل اللجان الوطنية من المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والمساهمة في تنفيذ برامج البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي؛

ويدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى موافاته بتقرير إبّان دورته الخامسة والعشرين وكل دورة بعدها عن حالة لجانها الوطنية وفقاً لهذه المبادئ، في إطار تقاريرها الوطنية المنتظمة بشأن البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي.